

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2022)

**The impact of public revenues on economic growth in Algeria: An analytical
and econometric study during the period 1990-2022**

العقون عبد الجبار¹، حفاصي سمير² (haffaci samir². laggoun abdeljabar¹)

¹دكتور، جامعة الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية

1Doctor, University of Djelfa, Faculty of Economic Sciences

laggounabdeljabar@gmail.com

²دكتور، المعهد الوطني للبحث في التربية

2Doctor, National Institute for Research in Education.

haffaci@yahoo.com

المؤلف المرسل: العقون عبد الجبار laggoun abdeljabar الإيميل: laggounabdeljabar@gmail.com

تاريخ القبول: 21 - 06 - 2024

تاريخ الاستلام: 15 - 04 - 2024

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، خلال الفترة (1990-2022)، ولهذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل تطور الإيرادات العامة ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كما تم الاعتماد على المنهج القياسي وذلك باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي أي أن الإيرادات العامة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي وذلك في الأجلين القصير الطويل.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات العامة ، الجباية العادية ، الجباية البترولية ، نموذج ARDL

Abstract:

This study aims to examine the correlation between public revenues and gross domestic product (GDP) in Algeria over the period spanning from 1990 to 2022. To achieve this objective, a descriptive analytical approach was employed to analyze the trends in public revenues and economic growth rates in Algeria. Additionally, a standard approach was adopted utilizing a model with ARDL lag time lags.

The findings of the study suggest a direct correlation between public revenues and economic growth. Specifically, it was observed that public revenues have a positive impact on economic growth both in the short and long terms.

Keywords: Public revenues , Regular collection , petroleum collection , ARDL model

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022.

تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022.

قياس أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 -2022.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل تطور الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 كما تم الاعتماد على المنهج القياسي من أجل معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع المختلفة والإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تجزئة الدراسة إلى المحاور التالية:

-المحور الأول: دراسة تحليلية لواقع الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

-المحور الثاني: الدراسة القياسية.

المحور الأول-دراسة تحليلية لتطور الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر:
أولا-مفهوم الإيرادات العامة:

لقد تطور مفهوم الإيرادات العامة نتيجة لتطور وظائف الدولة ولم يعد يقتصر على المفهوم التقليدي للإيرادات العامة الذي ينحصر في تغطية النفقات العامة بل تعداه إلى إمكانية استخدامها كأداة لتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ويقصد بالإيرادات العامة، المداخيل التي تحصل عليها الدولة من جميع المصادر وعادة ما تكون بصورة نقدية، وذلك من أجل تغطية إنفاقها العام¹.

ويقصد بها مجموعة الأموال والمداخيل التي تحصل عليها الحكومة من مختلف المصادر وذلك من أجل

مقدمة:

إن اتساع دور الدولة وازدياد تدخلها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى ازدياد حجم الإنفاق العام مما ترتب عنه ازدياد حجم الإيرادات العامة وتنوع مصادرها وهذا التوسع في دور الدولة ووظائفها جعل من الإيرادات العامة أداة مالية هامة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويأتي في مقدمة هذه الأهداف النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي شغلت حيزا كبيرا من اهتمامات الاقتصاديين في جميع الدول، باعتبار أنه يظهر حقيقة الأداء الاقتصادي للدول ويعبر عن رفاهيتها.

ونظرا لاعتماد الجزائر على العائدات النفطية في تمويل ميزانيتها فهي معرضة للأزمات الدورية التي تعرفها أسعار البترول في الأسواق العالمية لذلك سعت الجزائر جاهدة لتنوع مصادر تمويل نفقاتها خارج إطار المحروقات من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والجبائية من أجل الحفاظ على استدامة مالياتها العامة والتقليل من التبعية لقطاع النفط وتأثيراته السلبية على المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن خلال ما سبق نصوغ إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما هو أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

ومن أجل الإلمام بإشكالية البحث نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

هل توجد علاقة في الأجلين القصير والطويل بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

هل يوجد تأثير للإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

توجد علاقة في الأجلين القصير والطويل بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر

يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

1- تطور الإيرادات العامة الكلية: عرفت الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة تزايدا مستمرا كما يلاحظ من الشكل وهذه الزيادة اختلفت من سنة إلى أخرى فتارة تزيد بنسب مرتفعة وتارة تزيد بنسب ضئيلة كما عرفت الإيرادات الكلية انخفاضا وتراجعا في سنة 2009 بنسبة 29,18% ويعود هذا إلى انخفاض إيرادات المحروقات بنسبة 41% في ذات السنة، كما سجلت إيرادات الميزانية العامة تراجعا في سنوات 2013 و 2014، 2015 بنسب 6,02% و 3,68% و 11,07% على الترتيب وكل هذه التقلبات بسبب انخفاض حصة إيرادات الجباية البترولية، كما أن أعلى نسبة زيادة سنوية عرفت إيرادات الكلية كانت في سنة 2000 بنسبة 66,04% بحيث ارتفعت حصيلتها من 950,49 مليار دج سنة 1999 إلى 1578,16 مليار دج سنة 2000، كما شهد عام 2022 ارتفاعا في إيرادات الميزانية بنسبة 43,74% بحيث ارتفعت من 6597,5 مليار دج سنة 2021 إلى 9467,3 مليار دج سنة 2022 وذلك بسبب الزيادة الكبيرة التي حدثت في عائدات الطاقة في هذه السنة، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة في أغلب سنوات الدراسة إذ بلغ متوسط نسبة الجباية البترولية خلال فترة الدراسة 58,02% أما بالنسبة للجباية العادية فقد بلغت نسبتها في المتوسط 33,75% في حين كانت نسبة الإيرادات الأخرى (غير الجبائية) في متوسط فترة الدراسة 8,20%.

2- تطور حصة الجباية البترولية: إن الجباية البترولية تشكل نسبة معتبرة من إجمالي الإيرادات العامة حيث قاربت نسبتها 60% في المتوسط خلال فترة الدراسة، ويلاحظ من الشكل أن الجباية البترولية شهدت زيادة مستمرة طوال فترة الدراسة ماعدا في بعض السنوات أين سجلت انخفاضا وذلك بسبب التذبذبات في أسعار البترول كما هو الحال في سنتي 2008 و 2014، أما بالنسبة لمساهمتها في الإيرادات العامة فقد بلغت نسبة 49,97% سنة 1990 لترتفع إلى نسبة 64,89% سنة 1991 كما عرفت نسبتها مستويات مرتفعة سنوات 2005، 2006، 2007 و 2008 بمقدار 73,56%، 74,55%، 73,54%، 78,76% على الترتيب وذلك راجع

تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي².

وتعرف كذلك بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من أجل الإنفاق على مرافقها ومشروعاتها العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ³.

ثانيا- مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للأداء الاقتصادي ودرجة تطوره حيث كان محل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين وهو ما يعكس الأهمية الكبرى لهذا العنصر من عدة جوانب ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: عبارة عن معدل الزيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية محددة⁴.

- ويعرف أيضا بأنه: زيادة إنتاج الفرد للسلع والخدمات بصفة دائمة في محيط اقتصادي معين⁵.

ثالثا- تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

يمكننا دراسة تطور الإيرادات العامة وكذا تطور إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01 تطور الإيرادات العامة في الجزائر

السنوات	الإيرادات العامة	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	إيرادات أخرى
1990	152,5	76,2	71,1	5,2
1991	248,9	161,5	82,7	4,7
1992	311,86	193,8	108,86	9,2
1993	313,94	179,21	121,47	13,26
1994	477,18	222,17	176,18	78,83
1995	611,73	336,14	242	33,59
1996	825,15	495,99	290,61	38,55
1997	926,66	564,76	314,01	47,89
1998	774,51	378,55	329,83	66,12
1999	950,49	560,12	314,76	75,6
2000	1578,16	1173,23	349,5	55,42
2001	1505,52	956,38	398,24	150,89
2002	1603,18	942,9	482,9	177,38
2003	1974,46	1284,97	524,93	164,56
2004	2229,89	1485,69	580,42	163,78
2005	3082,82	2267,83	640,47	174,52
2006	3639,92	2714	720,88	205,04
2007	3687,9	2711,85	766,75	209,3
2008	5190,5	4088,6	965,2	136,7
2009	3676	2412,7	1146,6	116,7
2010	4392,9	2905	1298	189,9
2011	5790,1	3979,7	1527,1	283,3
2012	6339,3	4184,3	1908,6	246,4
2013	5957,5	3678,1	2031	248,4
2014	5738,4	3388,4	2091,4	258,6
2015	5103,1	2373,5	2354,7	374,9
2016	5042,2	1781,1	2422,9	838,2
2017	6047,9	2177	2630	1240,9
2018	6826,9	2887,1	2711,8	1228
2019	6601,6	2668,5	2843,5	1089,6
2020	5640,9	1921,6	2625,2	1094,1
2021	6597,5	2609,2	2762,1	1215,6
2022	9467,3	5657,7	2943,2	866,4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

من جهة وزيادة حصيلة الجباية العادية من خلال زيادة إيرادات الضريبة على الأرباح والدخول وزيادة الرسوم الجمركية وارتفاع إيرادات أملاك الدولة (الدومين) من جهة أخرى.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن النسبة التي تساهم بها الجباية العادية في الإيرادات العامة لا تزال متواضعة ودون المستويات المطلوبة بالرغم من أنها تعتبر موردا مستقرا وأكثر أمانا مقارنة بالجبائية البترولية وذلك رغم الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الدولة الجزائرية والتي هدفت إلى تقليل الاعتماد على الجباية البترولية و الزيادة في حصيلة الجباية العادية.

4-تطور الإيرادات الغير جبائية: نلاحظ أن مساهمة الإيرادات الأخرى غير الجبائية في الإيرادات العامة ضئيلة حيث بلغت نسبة مساهمتها في متوسط فترة الدراسة 8,20% من إجمالي الإيرادات العامة ،كما يلاحظ أنها عرفت ارتفاعا كبيرا سنة 2017 بزيادة تقدر بـ 380% مقارنة بسنة 2014 محققة أكبر حصيلة لها خلال فترة الدراسة بمقدار 1240,9 مليار دج في سنة 2017 وهذا الزيادة ناجمة عن الارتفاع في إيرادات أملاك الدولة (الدومين)، و كذلك الارتفاع الاستثنائي للأرباح الموزعة من طرف البنك المركزي للخزينة العامة⁷. وفي سنة 2022 عرفت الإيرادات غير الجبائية انخفاضا بنسبة 28,73% بحيث انخفضت من 1219,9 مليار دج سنة 2021 إلى 866,4 مليار دج سنة 2022 ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الأرباح المدفوعة من طرف البنك المركزي.

ويمكن إبراز بيانات الجدول رقم 01 من خلال الشكل التالي:

إلى ارتفاع أسعار البترول، كما عرفت الجباية البترولية انخفاضا كبيرا سنة 2009 بنسبة تقارب 41% بسبب الأزمة المالية التي اجتاحت العالم سنة 2008 والتي أثرت على الطلب العالمي للمحروقات وكذلك شهدت الجباية البترولية انخفاضا في مساهمتها في الإيرادات العامة الكلية سنتي 2015 و2016 مقارنة بالسنوات التي قبلها وذلك نتيجة زيادة حصيلة الجباية العادية وكذا تراجع أسعار النفط في أواخر 2014 والتي أثرت على حصيلة الجباية البترولية إذ انخفضت بنسبة 29,95% و 24,96% سنتي 2015 و 2016 على التوالي، كما عرفت الجباية البترولية سنة 2020 أقل نسبة مساهمة في الإيرادات الكلية بمقدار 34,07% ، أما في سنة 2022 فقد شهدت الجباية البترولية زيادة كبيرة بنسبة 116,84% بحيث ارتفعت من 2609,2 مليار دج سنة 2021 إلى 5657,7 مليار دج سنة 2022 .

وبالرغم من الأهمية الكبيرة للجبائية البترولية في تمويل ميزانية الدولة إلا أنها تعتبر موردا غير مستقر للتمويل لأنها عرضة للتقلبات وهذا بسبب ارتباطها بعوامل خارجية عديدة لا يمكن التحكم فيها منها: سعر برميل النفط، سعر صرف العملة ، الطلب على النفط على المستوى العالمي ولذلك فإنه من اللازم العمل على رفع حصيلة إيرادات الجباية العادية⁶.

3- تطور حصيلة الجباية العادية: نلاحظ أن الجباية العادية شهدت نموا مستمرا خلال فترة الدراسة إذ ارتفعت حصيلتها من 71,10 مليار دج سنة 1990 إلى 242,00 مليار دج سنة 1995 و من 349,50 مليار دج سنة 2000 إلى 2031 مليار دج سنة 2013 وذلك نتيجة التدابير المتبعة ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تضمنت زيادة في بعض معدلات الضرائب كالضريبة على الأرباح والضريبة على الدخل ، وفي السنوات من 2005 إلى سنة 2008 عرفت الجباية العادية نسبا ضئيلة في مساهمتها في الإيرادات الكلية بحيث كانت في حدود 20% وذلك بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية في هذه السنوات نتيجة لارتفاع أسعار النفط ، وفي أواخر سنوات الدراسة فاقت نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الكلية 40% وذلك من سنة 2015 إلى سنة 2021 وهذا يعود إلى انخفاض حصيلة الجباية البترولية

الشكل رقم 02 تطور معدلات النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول أن معدلات نمو الناتج المحلي عرفت بعض التذبذبات و التقلبات كما يظهر من الشكل كما عرف النمو الاقتصادي تحسنا طفيفا ومستمر في معدلاته مع نمو متوسط يتراوح بين 1% و 5% في أغلب سنوات الدراسة عدا بعض السنوات والتي سجلت فيها معدلات نمو سالبة كما هو الحال في بداية التسعينات وفي سنة 2020.

ففي بداية التسعينات سجل نمو الناتج المحلي معدلات سالبة و أخرى منخفضة وذلك نتيجة لآثار أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 والظروف الأمنية السائدة آنذاك وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، وبداية من سنة 1995 عرفت معدلات نمو الناتج تحسنا مستمرا حيث بلغ معدل النمو 5,10% سنة 1998.

ومع مطلع الألفية الجديدة استمرت معدلات نمو الناتج في التحسن والارتفاع نتيجة لقيام الدولة بالعديد من البرامج التنموية بعد الفوائض المالية الكبيرة في الإيرادات إثر ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، حيث سجل معدل النمو أعلى نسبة له خلال فترة الدراسة سنة 2003 بمعدل 7,20%

الشكل 01 تطور الإيرادات العامة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات

الجدول 01

يظهر لنا الشكل السابق تطور كل من إجمالي إيرادات الميزانية العامة والجبائية البترولية والجبائية العادية بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى غير الجبائية حيث نلاحظ الزيادات المستمرة لكل منها، مع بعض التقلبات التي تظهر على إجمالي الإيرادات الكلية والجبائية البترولية أين يظهر بوضوح تأثير الجبائية البترولية على حصيلة الإيرادات العامة، كما نلاحظ أن الجبائية العادية تتسم بالزيادة المستمرة والاستقرار في حصيلتها مع مرور الزمن، أما فيما يخص الإيرادات الأخرى غير الجبائية فهي مع ضآلة حجمها إلا أنها تتصف بالزيادة الطفيفة والمستمرة.

رابعا-تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدم اقتصاد دولة ما وتطوره، لذا فقد سعت الجزائر جاهدة من أجل العمل على تحسين معدلات نموها الاقتصادي، ويمكن لنا إبراز تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 – 2022 من خلال الشكل التالي:

جدول (02): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF

اختبار جذر الوحدة في المستوى			
ADF			
LR		LGD	
T ₁	T ₂	T ₁	T ₂
-1.95	-2.7	-1.95	0.98
-1.55	-1.42	-1.55	-1.24
-1.95	-1.13	-1.95	1.9
اختبار جذر الوحدة في المستوى			
-1.96	***-3.6	-1.96	***-4.16
-1.56	***-3.16	-1.56	***-4.13
-1.95	***-4.31	-1.95	***-1.27
I(1)		I(1)	

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews10.

حيث أن:

* تشير إلى رفض فرضية الجذر الوحدوي عند مستوى معنوية 10%:

** تشير إلى رفض فرضية الجذر الوحدوي عند مستوى معنوية 5%:

*** تشير إلى رفض فرضية الجذر الوحدوي عند مستوى معنوية 1%.

للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة أو عدم استقراريتهما استخدمنا اختبار ديكي فولر ADF الموسع، وأظهرت النتائج المبينة في الجدول السابق أن المتغيرات تحتوي على الجذر الأحادي، حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، 10%، 1%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى، وجدنا السلاسل مستقرة، حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%،

أي أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى (1)I.

ثالثا- تقدير النموذج باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المببنة:

1- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

بعد إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وعدم وجود

كما عرف معدل نمو الناتج تراجعاً سنة 2020 بنسبة - 5,10 % ويمكن تفسير ذلك بتأثير أزمة كوفيد-19 وتأثيرها على الاقتصاد العالمي ومن بينها الجزائر وفي السنوات 2021 و 2022 عرفت معدلات النمو تحسناً ملحوظاً إذ سجل في هذه السنوات معدلات نمو بقيمة 3,40 % و 3,10 % على الترتيب.

المحور الثاني: الدراسة القياسية

أولاً- تحديد متغيرات النموذج:

من أجل القيام بهذه الدراسة تم استخدام بيانات سنوية للفترة (1990-2022)، لمتغيرات اقتصادية مستمدة من بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وتم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي GDP

- الإيرادات العامة R

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة نموذج الدراسة في

الصيغة التالية:

$$LGDP = C + B * LR + \varepsilon_i$$

حيث أن:

❖ LGDP : هو لوغاريتم الناتج المحلي

الإجمالي.

❖ LR: يمثل لوغاريتم الإيرادات العامة.

❖ ε_i : يمثل حد الخطأ العشوائي.

ثانيا- دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

كمرحلة أولى لدراسة العلاقة بين المتغيرات نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك حيث يستوجب أن تكون هذه المتغيرات مستقرة، وذلك لأن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار، لمعرفة إن كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا، هناك عدة اختبارات، ومن أهمها اختبار جذر الوحدة المطور لديكي فولر (Dickey-Fuller) وأظهر تقدير النماذج الثلاث لاختبار ديكي فولر النتائج المبينة في الجدول التالي:

النموذج، أي أنّ المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 96.68%.

2- اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود-F (Bound Test

نتائج اختبار منهج الحدود موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04): نتائج اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	K(0)	I(1)
F-statistic	13.01322	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من الجدول أعلاه وعند مستوى المعنوية 5% أن القيمة المحسوبة لإحصائية F فيشر 13.01 جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى لاختبار الحدود مما يعني أنه يمكننا رفض الفرض العدمي والقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك ما بين الإيرادات العامة وإجمالي الناتج المحلي (أي وجود علاقة توازنه في الأجل الطويل)، وذلك عند مستويات الدلالة: 5%، 10%، 1%.

3- تقدير العلاقة في المدى الطويل: بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين كل من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأجل والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (05): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

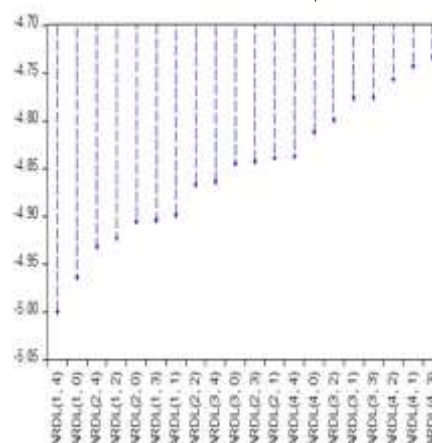
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LR	0.246750	0.021467	11.49449	0.0000
C	7.721257	0.194760	39.64495	0.0000
EC=LGDB-(0.2467*LR+7.7213)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن المعامل الثابت (C) ومعامل لوغاريتم الإيرادات العامة (LR) جاءت كلاًهما معنوية بشكل كبير، وبإشارة موجبة. يتماشى هذا مع النظرية الاقتصادية التي تفسر العلاقة الطردية بين

سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية الأمر الذي يدفعنا إلى إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقاً لاختبار منهج الحدود لكن قبل إجراء هذا الاختبار يجب أن نتأكد أولاً من درجة الإبطاء المثلّي من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (03): درجة الإبطاء المثلّي



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه، ووفقاً لنتائج معايير أدنى قيمة (AIC)، يتبين لنا أن أفضل فترة إبطاء للنموذج هي: ARDL (1.4)

وبعد تقدير نموذج ARDL أعطى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (03): تقدير نموذج ARDL(1.4)

dependent variable: LGDB Method: ARDL Date: 02/08/24 Time: 15:00 Sample (adjusted): 1994 2022 Included observations: 29 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): LR Fixed regressors: C Number of models evaluated: 20 Selected Model: ARDL(1, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. >
LGDB(-1)	0.734484	0.062335	11.78292	0.0000
LR	0.028847	0.021802	1.323166	0.1994
LR(-1)	-0.027134	0.025390	-1.065700	0.2968
LR(-2)	0.021835	0.025021	0.873548	0.3923
LR(-3)	-0.000781	0.026878	-0.030181	0.9762
LR(-4)	0.042750	0.021562	1.982664	0.0600
C	2.050115	0.467599	4.384344	0.0002
R-squared	0.996606	Mean dependent var	9.532278	
Adjusted R-squared	0.995680	S.D. dependent var	0.272459	
S.E. of regression	0.017908	Akaike info criterion	-6.000610	
Sum squared resid	0.007055	Schwarz criterion	-4.870573	
Log likelihood	79.50885	Hannan-Quinn criter.	-4.897247	
F-statistic	1076.537	Durbin-Watson stat	1.873933	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال جدول تقدير نموذج ARDL (1.4)، يتضح لنا مبدئياً أنّ النموذج ككل مقبول من الناحية الإحصائية حسب إحصائية فيشر، إضافة إلى أن نسبة معامل التحديد المصحح 96.68% تعتبر جيدة في تفسير

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	0.034459	Prob. F(2,20)	0.9662
Obs*R-squared	0.099589	Prob. Chi-Square(2)	0.9514

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يظهر لنا من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، ومنه نقبل الفرض العدمي الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

2- اختبار تجانس التباين: استخدمنا اختبار ARCH، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.213347	Prob. F(1,26)	0.6480
Obs*R-squared	0.227889	Prob. Chi-Square(1)	0.6331

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يظهر لنا من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، ومنه نقبل الفرض العدمي الذي ينص على تجانس التباين.

3- اختبار التشويش الأبيض: إن اختبار LB (اختبار التشويش الأبيض للبواقي) يبين لنا استقرار البواقي، والنتائج الخاصة بهذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (09): اختبار LB لسلسلة البواقي

Date: 02/08/24 Time: 15:38

Sample: 1990 2022

Included observations: 29

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 0.046	0.046	0.0672	0.795
		2 0.032	0.030	0.1005	0.951
		3 -0.049	-0.052	0.1836	0.980
		4 -0.243	-0.240	2.3002	0.681
		5 -0.269	-0.263	5.0146	0.414
		6 -0.292	-0.315	8.3444	0.214
		7 -0.069	-0.142	8.5396	0.287
		8 0.007	-0.129	8.5417	0.382
		9 0.042	-0.188	8.6199	0.473
		10 0.157	-0.151	9.7883	0.459
		11 0.155	-0.134	10.994	0.444
		12 0.188	-0.022	12.868	0.379

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال جدول اختبار LB، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (0.37) أكبر من 0.05، ومنه نقبل الفرض العدمي H_0 ، أي أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر،

الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي و يمكن تفسير هذه العلاقة على النحو التالي: إذا زادت الإيرادات العامة بوحدة واحدة، فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر بـ 0.246 بالمائة. وهذا يعكس العلاقة الإيجابية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي.

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (UECM): إن تقدير العلاقة في الأجل القصير بين متغيرات النموذج أعطى النتائج التالية:

جدول رقم (06): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

UECM

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LR)	0.028847	0.016321	1.767429	0.0910
D(LR(-1))	-0.063803	0.021978	-2.903003	0.0082
D(LR(-2))	-0.041969	0.020794	-2.018281	0.0559
D(LR(-3))	-0.042750	0.018597	-2.298705	0.0314
CointEq(-1)*	-0.265516	0.040686	-6.526004	0.0000
R-squared	0.489847	Mean dependent var	0.028184	
Adjusted R-squared	0.404821	S.D. dependent var	0.022225	
S.E. of regression	0.017146	Akaike info criterion	-5.138541	
Sum squared resid	0.007055	Schwarz criterion	-4.902801	
Log likelihood	79.50885	Hannan-Quinn criter.	-5.064710	
Durbin-Watson stat	1.873933			

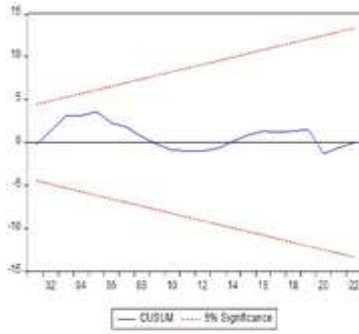
المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من الجدول أعلاه، يظهر لنا أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج هو سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 1%. وقيمته المقدرة هي 0.265، مما يعني أن 26.55% من الاختلال في التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل. كما أنه يشير إلى أن سرعة التعديل نحو التوازن منخفضة نسبياً، حيث يستغرق معدل النمو الاقتصادي حوالي 2.961 سنة للعودة إلى وضع التوازن بعد أثر أي صدمة في أحد المتغيرات المفسرة.

رابعا- الاختبارات التشخيصية للنموذج:

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: قمنا باستعمال اختبار Test LM Correlation Serial Godfrey-Breusch، وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (07) نتائج اختبار LM



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يظهر لنا من خلال الشكل أعلاه، أن كل من المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي، هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يدل على الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل القصير والأجل الطويل.

خاتمة:

تم التطرق في هذه الدراسة إلى قياس أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 حيث تعد الإيرادات العامة أحد أهم مكونات الاقتصاد الوطني، لما تلعبه من دور حيوي في تمويل النفقات العامة وتحفيز النشاط الاقتصادي، من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل البنية التحتية والخدمات العامة مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وكذلك دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الاستثمارات العامة والمشاريع التنموية. ومن أجل أن تكون الإيرادات العامة فعالة في دعم النمو الاقتصادي فإن ذلك يعتمد على توجيهها بحكمة وإدارتها بكل شفافية

النتائج:

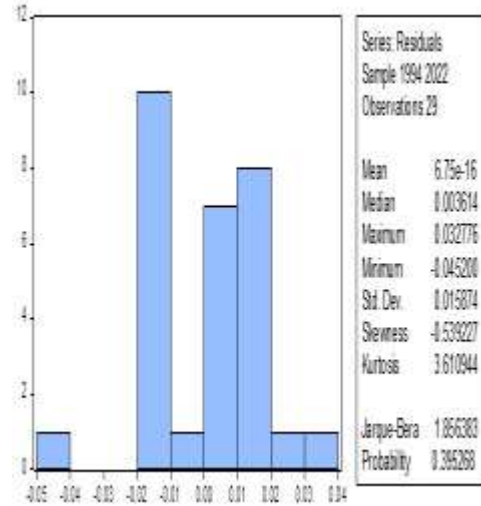
- تعد إيرادات الجباية البترولية الممول الرئيسي لميزانية الدولة إذ قدرت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة 60% في المتوسط خلال فترة الدراسة، في حين أن مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة كانت دون المستويات المطلوبة رغم ما تتميز به من استقرار في حصيلتها عكس الجباية البترولية.

وهو ما يعني أن سلسلة البواقي مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

4- اختبار التوزيع الطبيعي: نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (04): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة

البواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية 0.39 أكبر من 0.05 عند

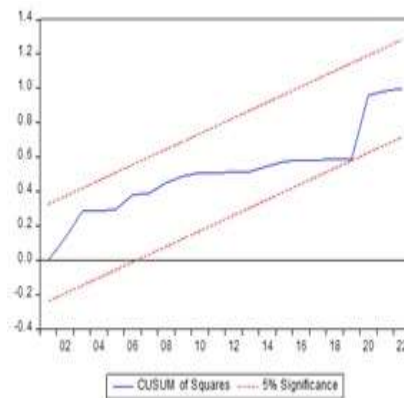
مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرض العدمي ونقول إن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

5- اختبار استقرار النموذج:

للتأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، و نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (05): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي

والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



-Jean arroux . les theories de la croissance .edition du seuil . paris . 1999 .

الآطروحات:

-مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005

التقارير:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

المواقع الإلكترونية:

-الديوان الوطني للإحصائيات: <https://www.ons.dz>

-بنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz>

الهوامش:

¹ خلف، فليح حسن، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص 163.

² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 115.

³ مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 255.

⁴ حربي عريقات محمد، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل، الاردن، 2006، ص 268.

⁵ Jean arroux . les theories de la croissance .edition du seuil . paris . 1999 . p09 .

⁶ مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 372.

⁷ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 74.

- من خلال إجراء اختبار الحدود تبين لنا وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

- من خلال تقدير نموذج ARDL تبين لنا وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل أي كلما زادت الإيرادات العامة في الجزائر زاد الناتج المحلي الإجمالي.

- أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج جاء سالبا ومعنويا حيث تُشير قيمته البالغة -0.265- إلى أن ما نسبته 26.55% من اختلال التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل، كما أن سرعة التعديل نحو التوازن منخفضة نسبيا، حيث يستغرق معدل النمو الاقتصادي حوالي 2,961 سنة للعودة إلى وضع التوازن بعد أثر أي صدمة في أحد المتغيرات المفسرة. التوصيات:

- تحسين كفاءة إدارة الضرائب وتشديد الرقابة على التهريب الضريبي، والعمل على دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتقديم الحوافز للشركات ورجال الأعمال مما يعزز من النشاط الاقتصادي ويزيد من الإيرادات.

- تطوير الصناعات والقطاعات الرائدة وتنشيط القطاع الخاص، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة حصة الإيرادات الضريبية.

قائمة المراجع:

الكتب:

-حربي عريقات محمد، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل، الاردن، 2006.

-مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.

-محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

-خلف، فليح حسن، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.